العدد الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

عمر الشرقاوي
أستاذ التعليم العالي في القانون العام
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -بالمحمدية-

عاصم فاطمة
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة (المغرب)

العلاقات المغربية الإماراتية.. من التضامن التاريخي إلى التحالف السيادي الميداني

Moroccan-Emirati Relations: From Historical Solidarity to an Active Sovereign Alliance

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في تطور العلاقات المغربية الإماراتية باعتبارها نموذجًا متقدمًا للتعاون العربي، انتقل من التضامن التاريخي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. وتستعرض تطور التنسيق السياسي بين البلدين، خاصة في القضايا الإقليمية والدولية، مع إبراز الدعم الإماراتي لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، الذي تجسد عمليًا بافتتاح القنصلية الإماراتية بمدينة العيون سنة 2020. كما تبرز الدراسة تنامي التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما جعل العلاقات بين البلدين ركيزة للشراكة الاستراتيجية والدفاع عن المصالح المشتركة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المغربية الإماراتية؛ الشراكة الاستراتيجية؛ الدبلوماسية العربية؛ الحكم الذاتي؛ الوحدة الترابية؛ التعاون الاقتصادي والأمني.

Résumé:

This study examines the evolution of Morocco–United Arab Emirates relations as an advanced model of Arab cooperation, moving from historical solidarity towards a multidimensional strategic partnership. It highlights the development of political coordination between the two countries, particularly on regional and international issues, with particular emphasis on the UAE's support for Morocco's Autonomy Initiative, concretely reflected in the opening of the UAE Consulate in Laayoune in 2020. The study also highlights the growing political, economic, and security cooperation between the two countries, making their relationship a key pillar of strategic partnership and the promotion of shared interests.

Keywords: Morocco–UAE relations; strategic partnership; Arab diplomacy; Autonomy Initiative; territorial integrity; economic and security cooperation.

مقدمة:

تعد العلاقات المغربية الإماراتية نموذجًا متميّزًا في الدبلوماسية العربية الحديثة، إذ جمعت بين الثبات السياسي والاستمرارية الاستراتيجية، واستطاعت أن تتجاوز الإطار التقليدي للعلاقات الثنائية لتتحول إلى تحالف متجذر يقوم على وحدة الرؤية والمصير المشترك[1].

فمنذ بواكير السبعينيات، ومع إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971، كان المغرب، بقيادة الملك الراحل الحسن الثاني، من أوائل الدول التي دعمت هذا الاتحاد الوليد، ليس فقط عبر الاعتراف السياسي، بل أيضًا عبر تقديم المشورة الدستورية التي ساهمت في بناء دعائم الدولة الاتحادية الجديدة، وقد شكّل هذا الدعم المغربي المبكر نقطة انطلاق لعلاقات أخوية متينة، تعمقت عبر العقود لتصبح نموذجًا للتعاون العربي المتوازن القائم على الاحترام المتبادل والثقة السياسية.

منذ ذلك التاريخ، تطورت هذه العلاقة في ظل قيادة جيلين من القادة الذين تشبّعوا بنفس القيم والمبادئ؛ من الملك الحسن الثاني والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الملك محمد السادس والشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وقد حافظ الطرفان على روح هذه الأخوة السياسية من خلال التنسيق الدائم في القضايا الإقليمية والدولية[2]، وتبادل الدعم في المواقف الاستراتيجية الكبرى التي تهم سيادة واستقرار كل طرف، وفي هذا السياق، احتلت قضية الصحراء المغربية موقعًا مركزيًا في أجندة التعاون المغربي الإماراتي، حيث برزت الإمارات كأحد أقوى الداعمين العرب للموقف المغربي، معتبرةً أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 تشكل الحل الواقعي والنهائي لهذا النزاع الإقليمي.

---

[1] بلش، كريمة. (2020). العلاقات المغربية-الإماراتية: شراكة استراتيجية نموذجية. الطبعة الأولى. الرباط. مكتبة مجلس النواب.

[2] مركز الجزيرة للدراسات. (فبراير2020). العلاقات المغربية-الإماراتية: سياسة الاعتدال في مواجهة تحولات الإقليم (تقرير بحثي). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تم الاطلاع عليه على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/4612 بتاريخ:1/11/2025 على الساعة 18:23 مساء.

إن الموقف الإماراتي الثابت من قضية الصحراء لا يمكن فصله عن المنهج العام للدبلوماسية الإماراتية التي تُعلي من شأن الاستقرار والسيادة الوطنية للدول، وترفض كل النزعات الانفصالية التي تُهدد وحدة الدول العربية.

وقد عبّر هذا الموقف عن نضج سياسي ودبلوماسي، تُوّج بخطوة تاريخية تمثلت في افتتاح القنصلية العامة لدولة الإمارات بمدينة العيون في نوفمبر 2020[3]، في سابقة عربية شكلت ترجمة ميدانية وملموسة لدعم المغرب في وحدته الترابية.

وبذلك، انتقل الدعم الإماراتي من البعد الرمزي إلى الممارسة الدبلوماسية الفعلية، ليعزز بذلك الجهود المغربية الرامية إلى توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية. كما أن العلاقات المغربية الإماراتية لم تبقَ حبيسة القنوات السياسية، بل امتدت إلى مجالات الاقتصاد والاستثمار والأمن والثقافة، مما جعل منها شراكة متكاملة ومتعددة الأبعاد. وقد لعبت الدبلوماسية الملكية المغربية دورًا محوريًا في ترسيخ هذه الشراكة من خلال مقاربة واقعية تستند إلى الوضوح في المواقف والثقة المتبادلة، وهي المقاربة نفسها التي تبنتها الإمارات في تفاعلها مع القضايا العربية، وخاصة ما يتعلق بوحدة الدول وسيادتها.

يهدف هذا المقال إلى تحليل مسار العلاقات المغربية الإماراتية من خلال رصد تطورها التاريخي والسياسي، وإبراز كيف تحولت من علاقة تعاون إلى تحالف استراتيجي داعم لمغربية الصحراء.

وسيحاول هذا العمل الأكاديمي الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن اعتبار الدور الإماراتي في دعم مبادرة الحكم الذاتي المغربية امتدادًا طبيعيًا لتاريخ طويل من التفاهم السياسي والتضامن العربي بين الرباط و أبوظبي؟

[3] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة. (نونبر2020). دولة الإمارات العربية المتحدة تفتتح قنصلية عامة بمدينة العيون.https://diplomatie.ma/ar/الإمارات-العربية-المتحدة-تفتتح-قنصلية-عامة-بمدينة-العيون تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/11/2025على الساعة 19:22 مساءا.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، ستعتمد الدراسة مقاربة تحليلية تجمع بين البعد التاريخي والتحليل السياسي، من خلال مبحثين مترابطين، تتناول بالترتيب:

- ✓ الخلفية التاريخية والسياسية للعلاقات المغربية الإماراتية؛
- ✓ الدبلوماسية الملكية المغربية والإماراتية كإطار محوري للشراكة الثنائية؛
- ✓ الموقف الإماراتي من مبادرة الحكم الذاتي المغربية ومظاهره الميدانية؛
- ✓ ثم آفاق هذه العلاقات في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

وبذلك، يسعى هذا المقال إلى إبراز المكانة المحورية التي تحتلها الإمارات في منظومة الدعم العربي والدولي للمغرب، وإلى تحليل التحول النوعي في دبلوماسيتها من التأييد اللفظي إلى الالتزام الفعلي بمغربية الصحراء، في انسجام تام مع المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الملكية المغربية.

المبحث الأول:

الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات المغربية- الإماراتية

إن تتبّع مسار العلاقات المغربية الإماراتية يقتضي العودة إلى الجذور الأولى التي تشكّل الأساس التاريخي للتحالف القائم بين البلدين. فقبل أن تصبح العلاقة بين الرباط وأبو ظبي نموذجًا في التعاون العربي، كانت في بدايتها ثمرة تلاقي رؤيتين سياسيتين متشابهتين في فهم قضايا الاستقرار ووحدة الدولة.

لقد وجد المغرب في قيام الاتحاد الإماراتي سنة 1971 تجسيدًا عمليًا لمشروع الوحدة العربية، فكان من أوائل الدول التي دعمت هذا الاتحاد الوليد، سياسيًا ودبلوماسيًا، بل وساهمت في تقديم المشورة الدستورية التي أسست لركائز الدولة الاتحادية الجديدة.

ومن جهة أخرى، كان المغرب يمثل بالنسبة للإمارات الحديثة العهد بالاستقلال نموذجًا لدولة مؤسسات ذات شرعية تاريخية متجذرة في الملكية والاستقرار. ومن ثم، بدأت أولى حلقات الثقة المتبادلة بين القائدين الملك الحسن الثاني والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهي الثقة التي أرست دعائم علاقة قائمة على الأخوة السياسية والتضامن العربي.

وتتجلى أهمية هذا المبحث في كونه يؤسس للبعد التاريخي والسياسي الذي مهّد لاحقًا لثبات الموقف الإماراتي في دعم القضايا الوطنية المغربية، وفي مقدمتها قضية الصحراء. لذا، يُخصَّص هذا المبحث لتسليط الضوء على النشأة والتطور التاريخي للعلاقات المغربية الإماراتية، انطلاقًا من لحظة التأسيس إلى غاية بروز التحالف السياسي والدبلوماسي الذي يجمع البلدين اليوم.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للعلاقات الثنائية بين المغرب والإمارات.

تستمد العلاقات المغربية الإماراتية خصوصيتها من كونها لم تُبنَ على اعتبارات ظرفية أو مصالح آنية، بل على أرضية من القيم المشتركة والتوجهات السياسية المتقاربة منذ البدايات الأولى لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة. فالتاريخ

السياسي لهذه العلاقة يكشف عن تداخل نادر بين البعد الأخوي والبعد المؤسساتي، إذ لم يكن التقارب بين الرباط وأبو ظبي مجرد تفاعل دبلوماسي بين دولتين، بل كان ثمرة تلاقي تجربتين في بناء الدولة الحديثة داخل الفضاء العربي:

الأولى ممثلة في النموذج المغربي، الذي عرف كيف يوفق بين الأصالة والاستمرارية المؤسساتية في ظل الملكية الدستورية؛

والثانية في النموذج الاتحادي الإماراتي، الذي قام على فكرة الوحدة والتكامل بين إمارات مستقلة حديثًا.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات المغربية الإماراتية.

حين نعود إلى البدايات الأولى للعلاقات المغربية الإماراتية، يتبين أن هذه العلاقة تشكلت في سياق تاريخي دقيق ارتبط بالتحولات الكبرى التي عرفها الخليج العربي في أواخر ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، خاصة مع اقتراب نهاية نظام الحماية البريطانية على إمارات الساحل المتصالح، وما فرضه ذلك من تحديات مرتبطة ببناء الدولة الوطنية وضمان الاستقرار السياسي والمؤسساتي. وفي هذا الإطار، برز مشروع الاتحاد الذي قاده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان باعتباره خيارًا استراتيجيًا لتجاوز هشاشة الكيانات المتفرقة، وهو المشروع الذي حظي بدعم مبكر من المملكة المغربية بقيادة الملك الراحل الحسن الثاني، دعمٌ لم يقتصر على الاعتراف السياسي بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971[4]، بل تجاوزه إلى انخراط واعٍ في مسار بناء علاقة قائمة على الثقة والتعاون. وقد سبق هذا الدعم لحظة الإعلان الرسمي عن الاتحاد، كما تكشف شهادة الراحل عبد الهادي التازي، الذي أكد في حوار مطول مع جريدة الاتحاد الإماراتية أن أول تواصل رسمي بين القيادتين يعود إلى سنة 1970، حين حمل رسالة ملكية من الملك الحسن الثاني إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان يدعوه فيها إلى زيارة المملكة المغربية، في وقت لم تكن فيه الإمارات قد بدأت بعد مسيرة وحدتها. وقد لقيت هذه المبادرة

[4] جريدة الاتحاد للأخبار. (دون تاريخ). من الذاكرة الإماراتية المغربية. ابوظبي: الاتحاد.https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/100682/-من-الذاكرة-الإماراتية-المغربية تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/1 على الساعة 22:36

الملكية تجاوبًا إيجابيًا[5]، حيث كانت تلك الزيارة أول رحلة للشيخ زايد إلى المغرب، وهو ما اعتبره التازي نجاحًا دبلوماسيًا استبشر به خيرًا، خاصة وأنه كان آنذاك سفيرًا للمغرب في بغداد ومكلفًا بتغطية المنطقة.

ولم يكن هذا التقارب مجرد تواصل بروتوكولي، بل اتخذ منذ بداياته بعدًا إنسانيًا عميقًا، إذ شعر الشيخ زايد، منذ وصوله إلى المغرب، بأنه بين قوم تجمعهم أواصر الانتماء العربي الأصيل، ولمس حبهم الصادق له، وهو ما دفعه إلى فتح قلبه للمغرب وأهله، كما أن تعلقه بالمملكة سبق زيارته الرسمية، حيث أبدى اهتمامًا خاصًا بأحوالها وتقاليدها الثقافية، ومنها هواية القنص بالصقور التي وجد لها صدى داخل المجتمع المغربي. وقد نقل عبد الهادي التازي هذا الإعجاب إلى الملك الحسن الثاني، الذي تلقى الأمر بترحاب كبير، قبل أن تُعلن الصحافة لاحقًا عن نية الشيخ زايد زيارة المملكة المغربية، لتبدأ بذلك مسيرة علاقة فريدة تجاوزت الأعراف الدبلوماسية التقليدية وأضحت علاقة ارتباط وجداني وسياسي جعلت الشيخ زايد شديد التردد على المغرب بوتيرة منتظمة[6]. وإلى جانب هذا التقارب الإنساني والسياسي، اتخذ الدعم المغربي لدولة الإمارات بعدًا مؤسساتيًا مهمًا، تمثل في مواكبة مرحلة بناء الدولة الاتحادية، خاصة على المستوى الدستوري، حيث راكم المغرب منذ دستور 1962 تجربة دستورية معتبرة داخل العالم العربي، جمعت بين الاستمرارية الملكية والتحديث المؤسساتي، وهو ما أتاح تقديم مشورة سياسية ودستورية خلال مرحلة إعداد الدستور الاتحادي الإماراتي سنة 1971 في إطار تبادل الخبرات بين القيادتين. وقد عزز هذا التعاون الدستوري مستوى الثقة السياسية بين البلدين، وأسهم في انتقال العلاقة من مجرد تضامن أخوي إلى شراكة قائمة على تقاسم الرؤى والخبرات في مجال بناء الدولة، كما مهّد لاستمراريتها

---

[5] بنظرة المؤرخ، قارب التازي في هذا الحوار الذي أجراه في 2012 بين إمارات الأمس وإمارات القرن الواحد والعشرين، وكيف طورها الشيخ زايد لتصبح لؤلؤة الخليج وجوهرة المنطقة العربية. حيث قال جوابا عن سؤال: هل كان يخطر في بالك أن الإمارات ستصبح كما هي عليه الآن من نهضة وتطور؟ الم أشك يومها أن الشيخ زايد سوف يبني البلاد ويطورها، وهذا الانطباع كان يتشكل لدى كل من يقابله، فالرجل كان ذا عقل وحكمة وطموح وشخصية قوية لها تأثير على الناس، كان محبوباً جداً، متواضعاً مع البدو، يتلمّس ما يريدون ويحلم بأن يبني لهم دولة قوية، لكن بصراحة، لم يكن ليخطر على بال أي شخص مهما كان خياله مجنحاً أن الإمارات ستغدو بهذا الرقي والجمال، إنني أشعر أنني أمام معجزة تحققت ولا غرابة في ذلك، فالإرادة تصنع كل شيء، وما التاريخ إلا جملة من الإرادات".

[6] اليوسفي، فؤاد. (1994). العلاقات المغربية الإماراتية:" الإمارات العربية المتحدة المملكة المغربية" (مجموعة مراسلات بين الراحلين الملك الحسن الثاني والشيخ زايد). الطبعة الأولى. الشارقة

عبر الأجيال، إذ امتدت من العلاقة التي جمعت الملك الحسن الثاني بالشيخ زايد إلى الملك محمد السادس وأبناء الشيخ زايد، وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الذي ارتبط بالمغرب منذ طفولته بعد متابعته للدراسة في المدرسة المولوية[7]، متأثرًا بالنموذج التربوي الذي اعتمده الملك الراحل في تنشئة أبنائه، وبذلك يتضح أن الجذور التاريخية للعلاقات المغربية الإماراتية لم تُبنَ على اعتبارات ظرفية أو مصالح آنية، بل تأسست على تقارب إنساني عميق، وثقة سياسية متبادلة، وتعاون مؤسساتي في مرحلة التأسيس، وهو ما يفسر الطابع الاستثنائي لهذه العلاقة ويجعلها أساسًا صلبًا لتطورها لاحقًا نحو شراكة استراتيجية راسخة.

ثانياً: من التضامن التاريخي إلى الشراكة الاستراتيجية.

يكشف تتبع مسار العلاقات المغربية الإماراتية عن تطور تدريجي جعلها تنتقل من إطار العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى نموذج متقدم من الشراكة الاستراتيجية القائمة على الاستمرارية وتراكم الثقة السياسية. فقد شكل الإرث الذي أرسله كل من الملك الحسن الثاني والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قاعدة مرجعية متينة لهذا التقارب، حيث تأسست العلاقات الثنائية منذ بداياتها على منطق التضامن الصادق والتلاقي في القضايا المصيرية.

غير أن هذا المسار عرف مع مطلع الألفية الثالثة، وفي ظل قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وإخوانه قادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تحوّلاً نوعياً عمّق من طبيعة هذه العلاقات، إذ لم يعد التعاون مقتصراً على التنسيق السياسي الظرفي، بل أضحى يقوم على منطق المأسسة والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، بما يعكس نضج الرؤية المشتركة وتطابق المقاربات في التعاطي مع التحولات الإقليمية والدولية[8]. وفي هذا السياق، ترسخت قناعة متبادلة مفادها أن الأمن القومي للمملكة المغربية يرتبط عضوياً بالأمن الاستراتيجي الخليجي، وهو ما منح العلاقات المغربية الإماراتية بعداً يتجاوز

[7] جالي، مصطفى. (2020). العلاقات المغربية- الإمارتية: سياسية الاعتدال في مواجهة سياسات الهيمنة. مركز الجزيرة للدراسات.https://studies.aljazeera.net/ar/article/4612 تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/2 على الساعة 23:47.

[8] لكريني، إدريس. العلاقات بين المغرب ودول الخليج وتحديات التحولات الجيوستراتيجية بالمنطقة-https://www.alkhaleej.ae/2023-01-06/دبلوماسية-المغرب-توجهات-جديدة/مقالات/الرأي تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/13 على 23:05

الاعتبارات الجغرافية ليؤسس لوحدة في المصير والمصلحة، تعززها الدبلوماسية الملكية من خلال بناء علاقات شخصية متينة وثقة سياسية عالية ضمنت استمرارية هذا التحالف رغم تقلبات النسق الدولي.

وانطلاقاً من هذا الرصيد التاريخي والرؤية المشتركة، تبلور الموقف الإماراتي الداعم لمغربية الصحراء كخيار استراتيجي ثابت لا يخضع لمنطق المساومة أو الحسابات الظرفية، حيث ظل هذا الدعم يتعزز منذ المشاركة الرمزية القوية للوفد الإماراتي في المسيرة الخضراء سنة 1975، ويتجدد في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، ليصبح أحد المرتكزات الأساسية للتحالف الثنائي بين الرباط وأبو ظبي[9]. ويعكس هذا الثبات تقاطعاً عميقاً في تصور البلدين لمفهوم السيادة الوطنية ووحدة التراب، إذ تنطلق دولة الإمارات من قناعة راسخة مفادها أن استقرار المملكة المغربية يشكل ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة العربية ككل، وهو ما أفضى إلى انتقال العلاقات الثنائية من منطق التضامن الأخوي إلى منطق الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تجمع بين الفعل السياسي والامتداد الاقتصادي. وقد تُرجم هذا التحول من خلال الانخراط العملي في مشاريع تنموية واستثمارية تعكس الدعم الميداني للمواقف السيادية المغربية، ولاسيما بالأقاليم الجنوبية للمملكة، بما يؤكد أن الشراكة المغربية الإماراتية ليست مجرد خطاب دبلوماسي أو توافق ظرفي[10]، بل نموذج لتحالف استراتيجي يقوم على تلاقي الشرعية التاريخية مع الواقعية السياسية، ويحوّل التضامن إلى ممارسة فعلية تخدم المصالح العليا للبلدين وتعزز حضورهما داخل محيطهما الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: المنعطف السياسي لدعم مبادرة الحكم الذاتي (منذ 2007).

إذا كانت العلاقات المغربية الإماراتية قد استمدت قوتها من إرث تاريخي ووجداني صلب، فإن المحك الحقيقي لصلابة هذا التحالف تجلى في القدرة على تحويل الروابط الأخوية إلى مواقف سياسية حاسمة في لحظات التحول الكبرى. ولعل تقديم المملكة المغربية لمبادرة 'الحكم الذاتي' في سنة 2007، لم يمثل فقط منعطفاً في تدبير ملف الصحراء، بل كان بمثابة

[9] بلش، كريمة. مرجع سابق

[10] بن هويدن، محمد. (2018). "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه المغرب العربي". إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.

اختبار للدبلوماسية الإماراتية التي لم تكتفِ بالدعم التقليدي، بل انخرطت في استراتيجية 'المرافعة الفعالة' لإضفاء الشرعية الدولية على هذا المقترح. في هذا المبحث، سنغوص في الخلفيات السياسية التي جعلت من أبو ظبي نصيراً أولاً لهذه المبادرة، وكيف استطاع البلدان التنسيق في المحافل الدولية لتحويل 'الواقعية السياسية' المغربية إلى قناعة عالمية، مدعومة بأرقام ومؤشرات تعكس تصاعد هذا الزخم الدولي."

أولاً: السياق السياسي والدولي لتبني الموقف الإماراتي للمبادرة المغربية.

لم يكن إعلان المملكة المغربية عن "مبادرة الحكم الذاتي" في أبريل 2007 مجرد إجراء ديبلوماسي تقني لتجاوز حالة الركود التي طبعت ملف الصحراء لعقود، بل كان بمثابة "هندسة سياسية جديدة" صاغها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتقديم حل واقعي وديمقراطي ينهي نزاعاً مفتعلاً استنزف طاقات المنطقة المغاربية. وفي هذا المنعطف الحاسم، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة ليس فقط كدولة مؤيدة، بل ك «شريك رؤيوي" استوعب منذ اللحظات الأولى أن المقترح المغربي يمثل المخرج الوحيد الذي يضمن الاستقرار الإقليمي ويحترم السيادة الوطنية للدول. إن التبني الإماراتي للمبادرة لم يأتِ من باب المجاملة السياسية، بل استند إلى "عقيدة أمنية مشتركة" ترى في وحدة المغرب الترابية ركيزة أساسية لأمن الخليج العربي نفسه، وهو ما جعل أبو ظبي تضع ثقلها السياسي والديبلوماسي خلف الرباط في وقت كانت فيه بعض القوى الدولية لا تزال تترقب مالات هذا التحول [11].

ويرى الباحث عبد الواحد الناصر أن قوة الموقف الإماراتي تكمن في قدرته على قراءة "الواقعية السياسية" التي تميزت بها المبادرة المغربية؛ فبينما كان الخصوم يتمسكون بأطروحات تجاوزها الزمن، كانت الإمارات تروج للمبادرة كنموذج رائد لـ «دبلوماسية السلام" التي تمنح الساكنة المحلية حق تدبير شؤونها في إطار السيادة المغربية [12]. هذا الاقتناع الراسخ ترجمه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في خطاباته التي أكد فيها مراراً أن "دعم الإمارات لمغربية الصحراء هو ثبات على الحق ومناصرة للأشقاء في معركة مقدسة لحماية الوطن". إن هذه الإشادة لم تكن مجرد تصريح عابر، بل كانت بمثابة

[11] الناصر، عبد الواحد. (2019). المغرب والخليج: تحالف الضرورة الاستراتيجية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

[12] المرجع نفسه، (الجزء المتعلق بتحليل الموقف الإماراتي من مبادرة 2007).

"ضوء أخضر" للدبلوماسية الإماراتية لتتحرك في مختلف العواصم العالمية لترسيخ شرعية هذا الطرح، مما أعطى للمغرب سنداً قوياً في مواجهة المناورات التي كانت تهدف إلى تقويض المبادرة في مهدها. وبذلك، تشكلت في سنة 2007 نواة "التحالف الاستراتيجي المتجدد" الذي نقل القضية من ردهات الانتظار إلى منصة الفعل والمبادرة الدولية [13].

ثانياً: أبعاد الدعم الإماراتي في المحافل الدولية وآليات المرافعة الدبلوماسية.

"لم تكتفِ دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني مبادرة الحكم الذاتي كقناعة سياسية داخلية، بل حولتها إلى 'عقيدة ديبلوماسية' ترافع عنها في أدق الكواليس الدولية وأكثرها حساسية. ففي أروقة الأمم المتحدة، وخصوصاً داخل 'اللجنة الرابعة' ومجلس الأمن، كانت البعثة الإماراتية تلعب دوراً محورياً في تفكيك الأطروحات المضللة للخصوم، مستندة إلى منطق 'الواقعية والسيادة'. ويرى الدكتور تاج الدين الحسيني أن الإمارات وظفت قوتها الناعمة وعلاقاتها المتشعبة لإقناع المترددين من القوى الدولية بأن مبادرة الحكم الذاتي هي الحل الوحيد الذي يملك مقومات الاستدامة والشرعية على أرض الواقع [14]

هذه المرافعة لم تكن مجرد خطابات بروتوكولية، بل كانت تعبيراً عن 'تضامن عضوي' يظهر في لحظات التصويت الحاسمة على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء المغربية. فلطالما اعتبرت الإمارات أن نجاح المغرب في تثبيت حكمه الذاتي هو انتصار لمنطق الدولة الوطنية في مواجهة كيانات وهمية قد تهدد الأمن الإقليمي. وبفضل هذا الإسناد الإماراتي المستمر، استطاع المغرب أن يحقق اختراقات ديبلوماسية كبرى، حيث تحول الموقف الإماراتي إلى 'قاطرة' شجعت دولاً أخرى في أفريقيا وآسيا على السير في نفس النهج، مؤكدين جميعاً على جدية ومصداقية الطرح المغربي [15]. إن هذا الزخم

[13] وكالة أنباء الإمارات (وام). "موقف الإمارات من قضية الصحراء المغربية". متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.wam.ae/ar/home/main تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/18 على الساعة 11:43

[14] الحسيني، تاج الدين. (2021). "المغرب والتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية"، منشورات التوباد

[15] سلامة، معتز. (2017). "التحالفات العربية العابرة للأقاليم: نموذج الشراكة المغربية الخليجية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 210 https://www.siyassa.org.eg/ تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/18 على الساعة 12:35

المتصاعد، الذي كانت أبو ظبي محركه الأساسي، هو ما يجسده الجدول رقم (1) أسفله، والذي يوضح بالدليل الرقمي كيف انتقل الدعم الدولي من مرحلة التأسيس عام 2007 إلى مرحلة الإجماع الدولي الواسع في السنوات الأخيرة.

جدول: آليات المرافعة الديبلوماسية الإماراتية وتطورها الزمني وأثرها على قضية الصحراء المغربية:

المرحلة الزمنية	آليات التنفيذ والأدوات المستخدمة	مستوى المرافعة	الأثر والهدف الاستراتيجي
2007: بداية دعم مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وواقعي	الترافع داخل أروقة الأمم المتحدة (اللجنة الرابعة ومجلس الأمن)	المستوى المؤسساتي الدولي	تفكيك الأطروحات الانفصالية بالاستناد إلى منطق الواقعية والسيادة.
2020: افتتاح القنصلية الإماراتية بمدينة العيون	تفعيل الدبلوماسية الميدانية عبر التمثيل القنصلي	المستوى الدبلوماسي الميداني	تحويل الدعم السياسي إلى واقع دبلوماسي ملموس يكرّس السيادة المغربية.
2023: توقيع اتفاقيات استثمارية كبرى (أبو ظبي – 4 ديسمبر)	ربط الشراكة الاقتصادية بالمجال التنموي بالأقاليم الجنوبية	المستوى التنموي الاستراتيجي	تعزيز مقاربة "السيادة عبر التنمية" (موانئ، طاقة، فلاحة).

2025: الإشادة الواضحة بالمبادرة المغربية في قرارات مجلس الأمن	ممارسة "الدبلوماسية الفعّالة" لإقناع القوى الدولية المترددة	المستوى الجيوسياسي (القاطرة)	تعزيز الإجماع الدولي وتحفيز دول إفريقية وآسيوية على تبنّي نفس المسار

المصدر: تركيب شخصي

يبرز هذا الجدول الطابع التطوري والمتدرج لآليات المرافعة الدبلوماسية الإماراتية الداعمة لمغربية الصحراء، حيث يوضح الانتقال من مرحلة التأسيس السياسي لمبادرة الحكم الذاتي سنة 2007 إلى مرحلة التتويج الدبلوماسي التي اتسمت بتعزيز الإجماع الدولي خلال السنوات الأخيرة. كما يكشف الجدول عن تنوّع مستويات المرافعة، من الترافع المؤسساتي داخل أروقة الأمم المتحدة، مرورًا بالدبلوماسية الميدانية عبر فتح القنصلية بمدينة العيون، وصولًا إلى توظيف الشراكة الاقتصادية والتنموية كآلية داعمة للسيادة المغربية. ويعكس هذا المسار قدرة الدبلوماسية الإماراتية على الجمع بين البعد السياسي والاقتصادي والجيوسياسي في مقاربة شمولية، أسهمت في تعزيز مصداقية الطرح المغربي، وتحويل الدعم السياسي إلى واقع دبلوماسي وتنموي ملموس ذي أثر تراكمي على مسار تسوية قضية الصحراء المغربية.

المبحث الثاني:

الفاعلية الديبلوماسية و أثرها في ترسيخ الشراكة الاستراتيجية.

إذا كان المسار التاريخي للعلاقات المغربية الإماراتية قد تأسس على إرث متين من التضامن الأخوي والقيم المشتركة، فإن التحولات الجيوسياسية الراهنة قد فرضت الانتقال بهذا التحالف نحو نمطٍ جديد من الدبلوماسية الاستراتيجية التي تتجاوز التنسيق التقليدي إلى مرحلة 'التكامل السيادي'. وتعد الدبلوماسية الملكية المغربية، في تناغمها مع الرؤية

السياسية الإماراتية، المحرك الجوهري لتدبير ملف الصحراء المغربية وفق عقيدة ديبلوماسية هجومية استطاعت خلخلة التوازنات التقليدية داخل المنتظم الدولي [16].

إن القيمة المضافة لهذا المبحث تكمن في رصد كيفية تحويل الإرادة السياسية العليا للقائدين، جلالة الملك محمد السادس وأخيه سمو الشيخ محمد بن زايد، إلى آليات عمل ميدانية واتفاقيات عابرة للقطاعات، جعلت من دعم مغربية الصحراء ليس مجرد موقف سياسي في المحافل الدولية، بل واقعاً جيوسياسي مكرساً عبر 'الدبلوماسية القنصلية' و'الاستثمارات السيادية' [17] فنحن أمام نموذج فريد للتحالفات الإقليمية، حيث تلتقي 'دبلوماسية الوضوح' المغربية مع 'دبلوماسية المبادرة' الإماراتية، لتشكيل جبهة موحدة تذيب الفوارق بين المصالح الاقتصادية والمبادئ الوطنية [18].

بناءً عليه، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك هذه الدينامية عبر مبحثين متكاملين؛ يركز الأول على الدبلوماسية الملكية كقاطرة محركة، من خلال تحليل أبعاد الزيارات المتبادلة وهندسة الاتفاقيات الاستراتيجية التي أعادت صياغة مفهوم الشراكة. فيما ينصرف المبحث الثاني إلى رصد تنزيل هذا الموقف على أرض الواقع، عبر تحليل دلالات افتتاح القنصلية الإماراتية بالعيون، والدور الريادي للاستثمارات الإماراتية في تثبيت السيادة المغربية وتنمية الأقاليم الجنوبية، كفعل ديبلوماسي مادي يقطع الطريق أمام المناورات الخصوم ويؤسس لمرحلة الإجماع الدولي[19] .

---

[16] لكريني، إدريس. (2021). "الديبلوماسية المغربية وقضية الصحراء: من تدبير الأزمة إلى صناعة الاستقرار " المجلة المغربية للسياسات العمومية، الرباط. العدد 24.

[17] بالفلاح، يونس." الشراكة المغربية الإماراتية: أبعاد جيوسياسية ورهانات اقتصادية". مجلة دراسات للبحوث والإرشاد https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/Pages/JournalHome.aspx تم الاطلاع بتاريخ 11 /2025/25 على الساعة 14:22

[18] الفاتحي، عبد الفتاح. (2023). "المغرب والخليج: تحالف استراتيجي في مواجهة التحديات الإقليمية". مركز الصحراء للدراسات والاستشارات، الرباط.

[19] وكالة الأنباء الإمارات (وام). (2023). بيان مشترك: نحو شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة بين الامارات والمغرب. متاح على الرابط https://lubab.aljazeera.net/article/العلاقات-المغربية-الخليجية-سياقات-وأب/ تم الاطلاع بتاريخ 2025/25/11 على الساعة 16:33

المطلب الأول: الديبلوماسية الملكية كقاطرة لتطوير العلاقات الثنائية.

تعد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي من أبرز تجليات الدينامية الديبلوماسية التي تنتهجها المملكة في علاقتها مع محيطها العربي، فهذه الزيارات، سواء التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من العواصم الخليجية، أو تلك التي استقبل فيها قادة هذه الدول بالمغرب، لم تكن مجرد مواعيد بروتوكولية، بل مثلث محطات استراتيجية لتوطيد الشراكة الثنائية وتكريس التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك ملف الصحراء المغربية[20].

وتكتسي هذه الزيارات أهمية خاصة من حيث توقيتها وسياقاتها، إذ غالبًا ما تتزامن مع مستجدات إقليمية أو دولية تمس المصالح الحيوية للمملكة، وعلى رأسها الوحدة الترابية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك زيارة الملك محمد السادس إلى السعودية سنة 2016 لحضور القمة المغربية الخليجية، والتي تُوجت ببيان مشترك أعربت فيه دول الخليج عن دعمها الصريح لمغربية الصحراء. كما أن زيارة ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد للمغرب سنة 2014 جاءت في سياق إقليمي حساس، وشكلت مناسبة لتجديد الالتزام الثنائي بقضايا الأمن والوحدة الترابية[21].

كما تمكّن دراسة هذه الزيارات من الوقوف على درجة انتظامها، وطبيعة الملفات التي تمت مناقشتها خلالها، والمواقف الصادرة عنها، مما يتيح قراءة معمقة للعلاقات المغربية الخليجية في ضوء التفاعل السياسي مع قضية الصحراء، وإبراز هذه العلاقات على مستوى عالٍ من التنسيق السياسي بين الطرفين، وتعزز أطروحة المغرب داخل المحافل الإقليمية والدولية.

[20] وزارة الخارجية والتعاون الدولي. (2020). دولة الإمارات تفتح مقر قنصليتها العامة بمدينة العيون المغربية. وكالة الأنباء الإمارات (وام). https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-11-05-1.1418233 تم الاطلاع 2025/12/22 على الساعة 23:36

[21] Agence Maghreb Arabe presse (MAP). (2014). Visite officielle au Maroc : consolidation du partenariat stratégique et engagement mutuel pour la sécurité et l'intégrité territoriale

وعليه، يروم هذا المطلب تحليل دلالات الزيارات المتبادلة بين المغرب ودول الخليج، من خلال فقرتين: تتناول الأولى رصدًا لأهم هذه الزيارات، فيما تُخصص الثانية لقراءة تحليلية في تواترها ومضامينها وانعكاساتها على دعم الموقف المغربي من قضية الصحراء.

أولا: الأبعاد الديبلوماسية للزيارات المتبادلة و أثرها على قضية الصحراء المغربية.

تشكل الزيارات الرسمية المتبادلة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدعائم المركزية التي أسهمت في بلورة مسار متقدم للعلاقات الثنائية بين البلدين، بالنظر إلى ما تعكسه من تقارب سياسي واستراتيجي متين بين الرباط وأبو ظبي. وقد أفرزت اللقاءات المتكررة بين قائدي البلدين وكبار المسؤولين فيهما دينامية دبلوماسية منتظمة عززت من مستوى التنسيق السياسي، وأسهمت في توحيد الرؤى بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها المنطقة العربية. كما تجاوزت هذه الزيارات بعدها البروتوكولي، لتتحول إلى آلية عملية لتكريس التعاون المؤسساتي، ودعم مسارات الشراكة الاقتصادية والاستثمارية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين.

وفي سياق متصل، أتاح هذا التراكم الدبلوماسي ترسيخ مناخ من الثقة السياسية المتبادلة، انعكس إيجابًا على تنويع مجالات التعاون الثنائي، وتوسيع آفاق الشراكة في قطاعات حيوية، انسجامًا مع التوجهات الاستراتيجية للبلدين. وأسهمت اللقاءات الثنائية كذلك في تثبيت المواقف الإماراتية الداعمة للمملكة المغربية في عدد من القضايا المصيرية، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، حيث شكلت الزيارات الرسمية مناسبة لتجديد التأكيد على دعم الوحدة الترابية للمملكة، وتعزيز منطق التضامن السياسي داخل الإطار العربي. ويبرز من خلال تحليل وتيرة هذه الزيارات ومستواها أن العلاقات المغربية الإماراتية انتقلت من منطق التعاون التقليدي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، تقوم على الاستمرارية والتنسيق الوثيق، بما يجعل الزيارات الرسمية أحد المؤشرات الأساسية لفهم المسار التصاعدي الذي تعرفه العلاقات الثنائية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

ويجسد الجدول أسفله أهم الزيارات الرسمية المتبادلة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يسمح بتتبع تطور العلاقات الثنائية من خلال تواريخ الزيارات، ومستواها، وسياقاتها السياسية، ويبرز انتظام التواصل رفيع المستوى بين قيادتي البلدين.

التاريخ	البلد المضيف	الضيف	المستقبل	الإيضاحات
20 غشت 1999	المغرب	الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان	الملك محمد السادس برفقة الأمير مولاي رشيد وسفير دولة لدى المغرب السيد عيسى أبو شهاب	تقديم التعازي إلى العاهل المغربي إثر وفاة والده الحسن الثاني ثم التأكيد على متانة العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.
25-28 دجنبر 1999	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	إجراء مباحثات بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والملك محمد السادس
4 مارس 2001	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	زيارة ودية
17-18 فبراير 2002	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	زيارة ود وصداقة للملك محمد السادس
19-25 يناير 2004	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	شملت الزيارة ميناء جبل علي بدبي

25-27 أبريل 2005	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	تدشين مستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في الدار البيضاء. تدشين إفريقيا للأسمدة ومعمل تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر بإقليم الجديدة.
مارس 2015	المغرب	الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان	الملك محمد السادس	زيارة عمل وأخوة للملك محمد السادس، مع مباحثات ومأدبة غداء.
4ماي 2015	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	مشاركة الملك محمد السادس في افتتاح متحف أبو ظبي.
11نونبر2017	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	زيارة رسمية بدعوة من الراحل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، كما قام ملك المغرب بإجراء

				مباحثات مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بقصر البطين بأبوظبي أعقبها قيامه بزيارة الى ضريح الشيخ زايد بن سلطان يل نهيان.
4 دجنبر 2023	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	زيارة رسمية للملك محمد السادس، توقيع إعلان شراكة مبتكرة ومتجددة
نونبر 2025	الإمارات	الملك محمد السادس	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	زيارة خاصة

المصدر: تركيب شخصي

تعكس كثافة وتواتر الزيارات الرسمية والخاصة بين المملكة المغربية ودول الخليج العربي دينامية دبلوماسية نشطة ومكثفة، تتفاوت من حيث وتيرتها وأهدافها باختلاف طبيعة كل دولة خليجية وسياق العلاقة الثنائية التي تربطها بالمغرب. وتتميز هذه الزيارات بتعدد أنماطها، حيث تشمل زيارات رسمية عالية المستوى، تهم القمم السياسية والاجتماعات الاقتصادية، إلى جانب زيارات خاصة أو غير رسمية ذات طابع شخصي أو رمزي، تسهم بدورها في تعزيز أواصر الثقة بين القيادات، وتكريس التحالفات خارج القنوات الدبلوماسية التقليدية.

وفي هذا السياق، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الدولة الخليجية التي استأثرت بأعلى عدد من الزيارات الملكية والرسمية من طرف الجانب المغربي، وهو ما يمكن تفسيره بجملة من العوامل المتداخلة. يرتبط العامل الأول بطبيعة العلاقة الخاصة والمتميزة التي تجمع جلالة الملك محمد السادس بالقيادة الإماراتية، خاصة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والتي تنعكس في تكرار الزيارات ذات الطابع الخاص، بعيدًا عن التغطية الإعلامية والبروتوكولات الرسمية المعتادة، بما يدل على وجود تحالف شخصي–استراتيجي يعزز الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقة الثنائية. أما العامل الثاني، فيتصل بالمكانة التي تحتلها دولة الإمارات كشريك اقتصادي رئيسي للمملكة المغربية، حيث تُسجل أعلى معدلات الاستثمار الخليجي بالمغرب، وترتبط بالعديد من الاتفاقيات الاستراتيجية، لا سيما في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والسياحة. ويتمثل العامل الثالث في كون الإمارات أول دولة خليجية أعلنت دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي بالصحراء المغربية، وهو موقف تُرجم عمليًا من خلال افتتاح قنصلية عامة بمدينة العيون في نونبر 2020، في خطوة ذات أبعاد رمزية وجيوسياسية عميقة. وبناءً عليه، تعكس كثافة الزيارات الرسمية والخاصة مع دولة الإمارات تموقعها كفاعل إقليمي داعم بثبات للموقف المغربي في ملف الصحراء، ومؤمن بأهمية الشراكة متعددة الأبعاد مع المملكة.

ثانيا: أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش.

تُعد الاتفاقيات الثنائية من أبرز أدوات العلاقات الدولية، إذ تُجسد الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم التفاعل بين الدول، ويضمن انتقال العلاقات من المستوى الرمزي إلى مستوى الشراكة العملية الملموسة. وتكتسي هذه الاتفاقيات أهمية متزايدة في السياق الراهن، نظراً لما تتيحه من فرص للتنسيق السياسي، والتعاون الاقتصادي، والتكامل الأمني والعسك ري، فضلاً عن تبادل الخبرات والمعارف في مجالات متعددة.

وفي العالم العربي، لا سيما ضمن المنظومة الخليجية، تحظى الاتفاقيات الثنائية بوزن استراتيجي خاص، ونظراً لتشابك المصالح السياسية والاقتصادية، ولوجود تحديات إقليمية مشتركة، تستدعي توطيد التعاون عبر صيغ تعاقدية واضحة ومؤطرة، ويمثل المغرب، خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، حالة فريدة لشريك استراتيجي نسج مع الدول الخليجية شبكة من الاتفاقيات تغطي طيفاً واسعاً من المجالات، من الأمن إلى التعليم، ومن الطاقة إلى الثقافة.

وتنسجم هذه الدينامية التعاقدية مع توجهات الدبلوماسية الملكية المغربية التي دأبت على إرساء شراكات نوعية قائمة على الاستمرارية والالتزام المتبادل، بحيث تشكل الاتفاقيات المبرمة أحد ثمار هذه الدبلوماسية الواقعية والفعالة، التي جعلت من دول الخليج حلفاء استراتيجيين للمملكة، سياسياً وتنموياً.

وانطلاقاً من خصوصية العلاقات المغربية الخليجية، فإن الاتفاقيات الثنائية تشكل إحدى الركائز الجوهرية التي تدعم هذا التعاون المتين، وتُترجم الإرادة السياسية إلى التزامات ملموسة. وفي هذا الإطار، يأتي هذا الجزء من البحث ليسلط الضوء على أهم الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ودول الخليج، من خلال تصنيفها وتحليل مضامينها، وبيان دلالاتها الاستراتيجية، سواء في بعدها الثنائي أو في علاقتها بقضايا محورية، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.

لقد شهدت العلاقات المغربية الإماراتية منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش تطورًا ملحوظًا على كافة الأصعدة، حيث رسخت الدولتان أسس شراكة استراتيجية شاملة تتجلى في تعدد مجالات التعاون وغزارة الاتفاقيات المبرمة. هذا الزخم الدبلوماسي والتنموي يعكس عمق الروابط السياسية والتاريخية بين البلدين، ويؤكد الرغبة المشتركة في بناء نموذج من التعاون العربي المبني على التضامن والمصالح المتبادلة.

وفي هذا السياق، أبرم المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 1999 عشرات الاتفاقيات الثنائية التي شملت ميادين حيوية كالتجارة والاستثمار، الطاقة، الأمن، التعليم، الثقافة، البيئة، القضاء، والنقل، إلى جانب اتفاقيات ذات طابع اجتماعي وتنموي. كما أن الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الاتفاقيات يبرز انتقال العلاقات من مستوى التنسيق السياسي إلى مستويات شراكة ميدانية ملموسة ساهمت في تعزيز الاستثمارات، نقل الخبرات، وتبادل المنافع في إطار من الثقة والتفاهم المتبادل.

واعتبارًا لحجم هذه الاتفاقيات وتنوعها، تم الاقتصار في المتن على تقديم نماذج مختارة - خاصة من الاتفاقيات ذات الطابع غير المحوري - مع الإحالة إلى ملحق خاص يجرد بعض عناوين هذه الاتفاقيات بشكل مفصل ومرتب.[22]

-مخطط دائري يبرز التصنيف المجالي للاتفاقيات المبرمة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة مابين 1999و 2023:

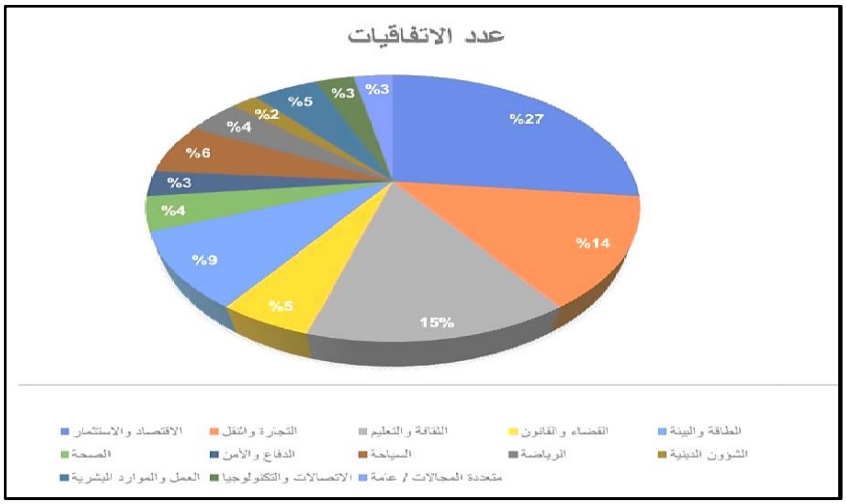

المصدر: تركيب شخصي

يشكّل هذا المخطط الدائري تمثيلًا بصريًا للتوزيع الموضوعاتي للاتفاقيات المبرمة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2023.

[22] قد تم إعداد هذا التصنيف بناء على مراجعة وتفريغ محتوى الاتفاقيات الرسمية المنشورة في المصادر الحكومية، بما في ذلك الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات، بالإضافة إلى البلاغات الصحفية والوثائق الوزارية الصادرة عن القطاعات الحكومية المعنية (العدل، الثقافة، الاقتصاد، الصحة، التعليم العالي...).

وقد تم تصنيف هذه الاتفاقيات وفق مجالاتها القانونية والقطاعية، اعتمادًا على موضوعها الرئيسي، وذلك وفق لمنهج تحليلي موضوعي يهدف إلى إبراز طبيعة التعاون الثنائي وتنوع مجالاته. أما النسب المئوية المعروضة في المخطط، فقد تم احتسابها على أساس العدد الإجمالي للاتفاقيات الموثقة، وذلك لأغراض التمثيل البصري والتحليل المقارن.

وفي هذا السياق، تم تسجيل أربع عشرة (14) اتفاقية في مجال الاقتصاد والاستثمار، وهو ما يمثل حوالي 54% من مجموع الاتفاقيات، مما يعكس الطابع الاقتصادي الغالب على العلاقات التعاقدية بين البلدين. في المقابل، بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة في مجالي الثقافة والتعليم سبع (7) اتفاقيات، بنسبة تقارب 27%، وهو ما يبرز الاهتمام المتبادل بتعزيز التعاون الثقافي والمعرفي إلى جانب الشراكات الاقتصادية[23]. ويُدرج في الملحق جدول مفصّل يتضمن جميع الاتفاقيات التي شملها هذا التصنيف، مشفوعة بتواريخ إبرامها، وأطرافها، ومجالاتها، قصد التوثيق المرجعي والتدقيق التحليلي، في سياق دراسة انعكاسات الدبلوماسية المغربية في منطقة الخليج على العلاقات الثنائية، وعلى ملف الصحراء المغربية على وجه الخصوص.

وبخصوص العلاقات المغربية الإماراتية، تُشكّل الاتفاقيات الثنائية أحد الأطر القانونية الأساسية المعتمدة لتنظيم العلاقات بين الدول، إذ يتم بموجبها تحديد الالتزامات المتبادلة في مختلف الميادين ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الإطار، وقّعت المملكة المغربية ودولة الإمارات، منذ سنة 1975، مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي شملت مجالات متعددة، من قبيل التعاون الاقتصادي والتجاري، الاستثمار، النقل، التعليم، الإعلام، الثقافة، الشؤون الاجتماعية، القضاء، إضافة إلى مجالي الأمن والدفاع.

وقد تم إبرام هذه الاتفاقيات في سياقات دبلوماسية وإدارية متنوعة، سواء في إطار دورات اللجنة العليا المشتركة، أو بمناسبة الزيارات الرسمية التي قام بها مسؤولو البلدين على مستويات مختلفة. كما اتخذت هذه الاتفاقيات أشكالًا قانونية متعددة، من بينها الاتفاقيات الإطارية، والبروتوكولات، والبرامج التنفيذية، ومذكرات التفاهم. ويُسهم رصد هذه

[23] وكالة الأنباء المغربية. (3 دجنبر 2023). جرد أهم الاتفاقيات الموقعة بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش. تم الاطلاع عليه على https://www.mapnews.ma/ar/ يوم 2025/12/28 على الساعة 21:21.

الاتفاقيات وتوثيقها في تتبع مسار التعاون بين الرباط والدوحة، سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية، كما يوفر معطيات أولية لتحليل مجالات التعاون وفق التخصصات التي تم تنظيمها تعاقديًا.

وإضافة إلى ذلك، يسمح تجميع هذه الوثائق وتصنيفها بتأهيلها للدراسة المقارنة مع اتفاقيات ثنائية أخرى مماثلة، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التعاون متعدد الأطراف، لاسيما ضمن المبادرات المنضوية في إطار التعاون جنوب–جنوب.

المطلب الثاني: الواقعية الاستراتيجية في الدعم الإماراتي للوحدة الترابية.

إذا كان المبحث المبحث الاول قد انصرف إلى تتبّع الجذور التاريخية والمنطلقات السياسية التي أسست للعلاقات المغربية–الإماراتية، مبرزًا سياقات نشأتها ومحددات تطورها في إطار التفاعل العربي–العربي، فإن الانتقال إلى المبحث الثاني يفرض منطقًا تحليليًا مختلفًا يقوم على مساءلة الفاعلية الدبلوماسية لهذه العلاقات، ومدى قدرتها على التحول من روابط أخوية وتوافقات سياسية إلى شراكة استراتيجية[24] ذات أثر ملموس في القضايا السيادية للمملكة المغربية. وفي هذا الإطار، يقتضي تحليل هذه الفاعلية الغوص في الأدوار الطلائعية التي اضطلعت بها الدبلوماسية الملكية باعتبارها قاطرة مركزية لتطوير العلاقات الثنائية، وتحويلها من مستوى التنسيق السياسي إلى مستوى الفعل الدبلوماسي المؤثر في المحيطين الإقليمي والدولي.

ولا يرتكز هذا المبحث على سرد الأحداث الدبلوماسية أو استعراض الزيارات والاتفاقيات في بعدها الزمني فحسب، بل سعى إلى تفكيك الكيفية التي استثمر بها المغرب، بتكامل مع شريكه الإماراتي، ما راكمه الطرفان من "أخوة تاريخية"

[24] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. (2023). إعلان "شراكة مبتكرة وراسخة" بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة. الرباط: منشورات الوزارة https://diplomatie.ma/ar/جلالة-الملك-ورئيس-دولة-الإمارات-العربية-المتحدة-يوقعان-بأبوظبي-إعلان-نحو-شراكة-مبتكرة-ومتجددة-وراسخة-بين-المملكة-المغربية-ودولة-الإمارات-العربية-المتحدة تم الاطلاع 2026/1/28 على الساعة 16:00

ورصيد ثقة سياسية متبادلة، قصد ترسيخ مكتسبات سيادية حاسمة، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية[25]. ويُبرز هذا المبحث أن الرهان لم يعد مقتصرًا على إعلان مواقف داعمة، بل انتقل إلى توظيف هذه المواقف في بناء واقع دبلوماسي وتنموي جديد، تُترجم فيه السيادة الوطنية عبر أدوات عملية تشمل التمثيل الدبلوماسي، والاستثمار الاقتصادي، والمرافعة القانونية داخل المنتديات الدولية.

وانطلاقًا من هذا التصور، تتحدد معالم هذا المبحث من خلال محورين متكاملين يعكسان تدرج الفعل الدبلوماسي من التأطير السياسي إلى التفعيل الميداني. إذ يتناول المبحث الأول أبعاد الزيارات الملكية المتبادلة وأهم الاتفاقيات الموقعة، بوصفها الإطار السياسي والقانوني الذي أرسى دعائم الشراكة المغربية–الإماراتية، وأسهم في إضفاء طابع مؤسساتي مستدام على هذه العلاقات. أما المبحث الثاني، فينصرف إلى الشق التطبيقي والميداني، من خلال تحليل أثر الاستثمارات الإماراتية في الأقاليم الجنوبية للمملكة، ودلالات افتتاح التمثيليات القنصلية، إلى جانب تفكيك قوة المرافعة الدبلوماسية الإماراتية في المحافل الدولية، ولا سيما في سياق قرارات مجلس الأمن الصادرة سنة 2025، بما تحمله من إشادة صريحة بالمقاربة المغربية ودعم لمبادرة الحكم الذاتي.

وبذلك، يسعى هذا المبحث إلى إبراز نموذج متفرد لـ"دبلوماسية الفعل"، حيث تتقاطع الرؤية الملكية مع الشراكة الإماراتية في إنتاج دعم سيادي متعدد الأبعاد، يتجاوز الطابع الظرفي للمواقف السياسية، ويؤسس لتموقع استراتيجي طويل الأمد للمغرب في مواجهة التحديات الإقليمية، وفي تدبير ملف الصحراء المغربية ضمن إطار الشرعية الدولية والواقعية السياسية.

أولا: المقاربة "السيادية-التنموية": التمثيل القنصلي والاستثمار القيمي بالأقاليم الجنوبية.

يندرج دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للوحدة الترابية للمملكة المغربية ضمن مقاربة عملية تتجاوز حدود المواقف السياسية المعلنة، لتأخذ شكل تفعيل ميداني يجمع بين التمثيل الدبلوماسي الرسمي والانخراط الاستثماري ذي

[25] مجلة درع الوطن. (2024). الشراكة الخليجية-المغربية. واقع نموذجي وآفاق واعدة. درع الوطن (العدد 137)، المسترجع من https://www.nationshield.ae/ تم الاطلاع 2026/1/29 على الساعة 12:34

البعد القيمي، في إطار ما يمكن تسميته بـ«المقاربة السيادية–التنموية». فترسيخ السيادة الوطنية، في السياق الدولي الراهن، لم يعد يقتصر على الاعتراف القانوني أو الدعم الخطابي، بل بات رهينًا بقدرة الدولة على إنتاج واقع تنموي واقتصادي يعزز حضورها الفعلي داخل مجالها الترابي، ويمنحه قابلية الاندماج في المحيطين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، يكتسي التمثيل القنصلي الإماراتي بمدينة العيون دلالة سيادية واضحة[26]، غير أن أثره يتعزز بشكل أكبر عندما يقترن بانخراط استثماري فعلي في الأقاليم الجنوبية، يستهدف قطاعات استراتيجية ذات حمولة تنموية وسيادية في آن واحد. ومن ثم، فإن الوقوف عند طبيعة هذه الاستثمارات، ومجالات توزعها، يسمح بفهم الكيفية التي يتم من خلالها تحويل الدعم السياسي إلى تكريس ميداني للسيادة الوطنية عبر التنمية. وانطلاقًا من هذا المنظور، تُمكّن الخطاطة أسفله من تقديم قراءة تركيبية لمجالات الاستثمار الإماراتي بالأقاليم الجنوبية، وإبراز أبعادها السيادية–التنموية ضمن منطق تكاملي.

وانطلاقًا من هذا التوجه الاستراتيجي الذي كُرّس في إعلان الشراكة المبتكرة الموقع بين قائدي البلدين، يتجسد الدعم الإماراتي لمغربية الصحراء من خلال انخراط استثماري متعدد القطاعات بالأقاليم الجنوبية، يشمل مجالات حيوية تتصدرها البنيات التحتية والموانئ، والطاقة والموارد الطبيعية، واللوجستيك، والسياحة، وتثمين الثروات البحرية والفلاحية. ويُبرز هذا التنوع القطاعي أن الاستثمار الإماراتي لا ينحصر في مجال واحد، بل يندرج ضمن رؤية شمولية تستهدف تحويل الأقاليم الجنوبية إلى فضاء تنموي مهيكل، قادر على أداء أدوار اقتصادية وجيوسياسية إقليمية. وفي هذا الإطار، تتيح الخطاطة أسفله جردًا تركيبيًا لأهم مجالات هذا الانخراط الاستثماري، بما يسمح باستجلاء أبعاده السيادية–التنموية، وإبراز موقعه كأداة عملية لتكريس السيادة الوطنية عبر التنمية الميدانية.

[26] الإمارات العربية المتحدة وزارة الخارجية. (2020). دولة الإمارات تفتح مقر قنصليتها العامة بمدينة العيون المغربية https://www.mofa.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2020/11/4/04-11-2020-uae-morocco تم الاطلاع 2026/1/29 على الساعة 15:08

خطاطة: الدعم الإماراتي لمغربية الصحراء كخيار استراتيجي: الأبعاد الدبلوماسية والتنموية للموقف الاماراتي.

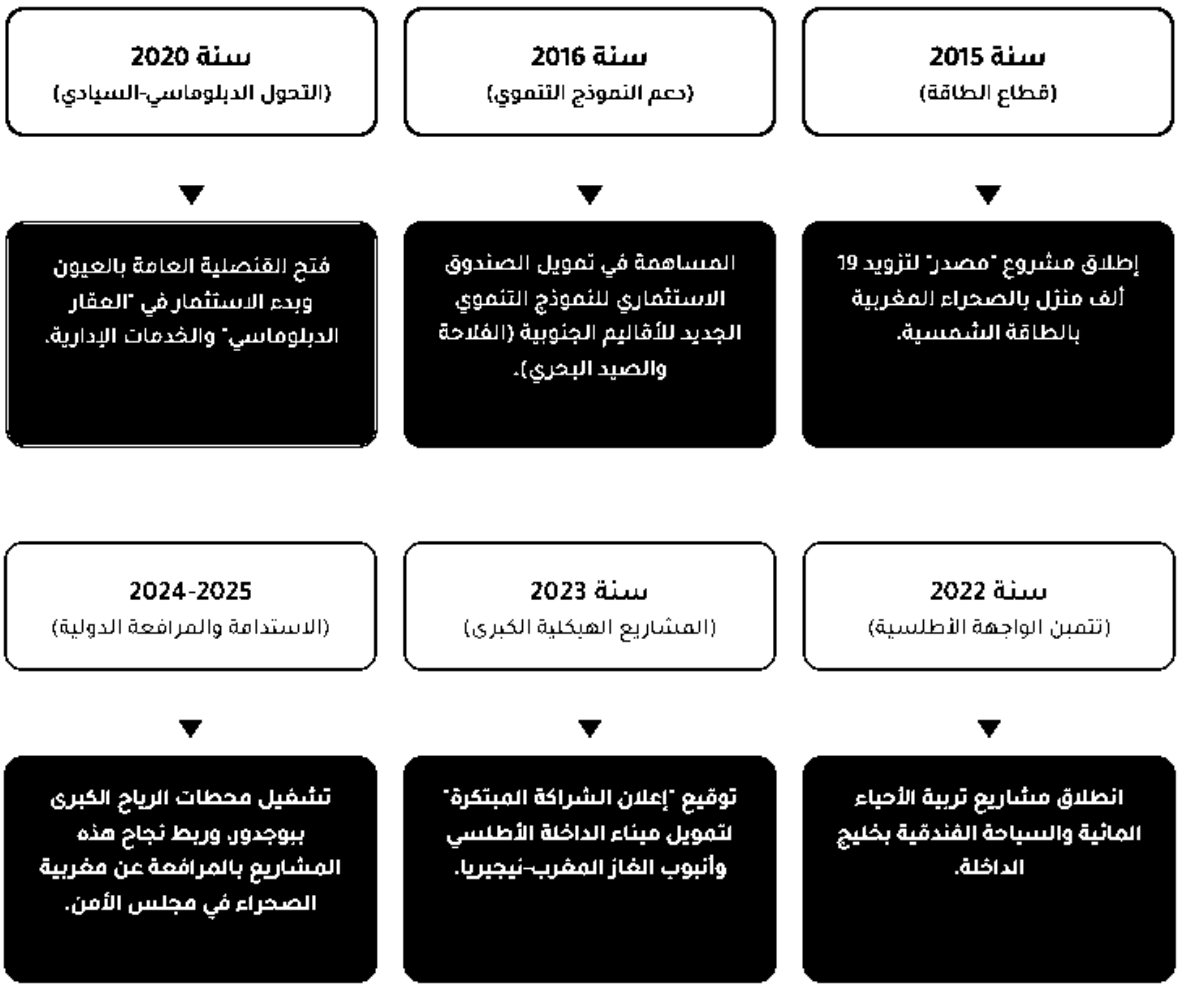

المصدر: تركيب شخصي 1.

يعكس التسلسل الزمني للمشاريع الاستثمارية الإماراتية[27] في الأقاليم الجنوبية للمملكة تحولاً استراتيجياً عميقاً، حيث انتقل الدعم من البعد التنموي والتقني الذي ميز عام 2015 عبر مشاريع الطاقة الشمسية "مصدر"، إلى تكريس

[27] اقتصاد. (2024). الإمارات تستثمر في تحلية المياه والهيدروجين الأخضر بالمغرب. https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/الإمارات-تستثمر-في-تحلية-المياه-والهيدروجين-الأخضر-بالمغرب?utm_source=perplexity

"السيادة الدبلوماسية" بفتح القنصلية العامة للإمارات بالعيون سنة 2020 [28].وتبرز أهمية هذه الشراكة في قدرتها على المزاوجة بين الاستثمار الاقتصادي والمرافعة الدولية؛ ففي الوقت الذي يتم فيه تمويل مشاريع مهيكلة كبرى مثل ميناء الداخلة الأطلسي وأنبوب الغاز (المغرب-نيجيريا) في عام 2023، يتم استثمار هذا النجاح الميداني لتعزيز الموقف المغربي في مجلس الأمن للفترة 2024-2025 .إن هذا الترابط الوثيق بين المشاريع الاستثمارية والمواقف السياسية يجسد مفهوم "الشراكة الاستراتيجية النموذجية" التي تربط الرباط بأبوظبي، والتي تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات من مستوى التعاون التقليدي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الشامل الداعم للوحدة الترابية[29] .

ثانيا: آفاق الاستدامة والمر افعة الدولية: من المشاريع المهيكلة إلى تثبيت الموقف في المحافل الأممية

يشكل الدعم الإماراتي الموجَّه نحو الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية تحولاً استراتيجياً ونوعياً في طبيعة الدعم الدولي لقضية الصحراء المغربية، إذ لم يعد مقتصراً على منطق المساندة السياسية أو الدبلوماسية التقليدية، بل انتقل إلى منطق أكثر عمقاً يمكن توصيفه بـ الاندماج السيادي عبر التنمية. ويقوم هذا التحول على توطين الاستثمارات الكبرى داخل المجال الترابي المعني بالنزاع، بما يجعل التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية المهيكلة أداة عملية لإنتاج السيادة وترسيخها ميدانياً. وبهذا المعنى، لم تعد الاستثمارات الإماراتية مجرد رافعة اقتصادية ظرفية، بل أضحت أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المجالي، وتكريس الشرعية التنموية، ودعم المرافعة المغربية داخل المحافل الدولية، خاصة في سياق تزايد ربط الشرعية السياسية بواقع التنمية والاستدامة.

[28] الندوي، محسن. (2025)."العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول الخليج". دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة.

[29] شعبان مبروك، شريف. (2016). الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي: شراكة مصالح ... وتكامل الشعوب والدول.https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3736%3A2016-05-09-08-13-19&catid=1314&Itemid=172&utm_source=perplexity

- **الريادة الطاقية كمدخل للاستقرار السيادي (2015–2025)**

شكّل قطاع الطاقات المتجددة المدخل الأول للحضور الإماراتي الميداني بالأقاليم الجنوبية، حيث اضطلعت شركة **Masdar** بدور محوري في تمويل وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية والريحية بمحوري العيون–بوجدور. وقد مكّنت هذه المشاريع، التي يُقدَّر حجم الاستثمارات الإجمالية فيها بأزيد من 500 مليون دولار، من تزويد حوالي 19 ألف منزل بالطاقة النظيفة منذ سنة 2015، إضافة إلى تطوير محطات رياح كبرى في أفق 2025. وتتجاوز أهمية هذه المشاريع بعدها الاجتماعي أو البيئي، لتُسهم في تكريس الصحراء المغربية كفضاء سيادي منتج للطاقة، مندمج في الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي، بما يعزز الأمن الطاقي للمملكة ويمنح الأقاليم الجنوبية وظيفة اقتصادية استراتيجية داخل المنظومة الوطنية.

- **مشاريع الطاقة وتعزيز القوة الناعمة المغربية في إفريقيا**

أسهم الحضور الإماراتي في قطاع الطاقات المتجددة، عبر مشاريع **Masdar**، في تعزيز القوة الناعمة للمغرب على الصعيد الإفريقي، من خلال تقديم نموذج تنموي قائم على الاستدامة البيئية والابتكار الطاقي. فقد تحولت التجربة المغربية في الأقاليم الجنوبية إلى مرجع عملي يتم استثماره دبلوماسياً داخل القارة الإفريقية، سواء عبر نقل الخبرة التقنية أو من خلال الشراكات جنوب–جنوب في مجال الطاقات النظيفة. ويُعزز هذا المسار موقع المغرب كفاعل إفريقي موثوق في قضايا التنمية المستدامة، ويمنحه رصيداً رمزياً إضافياً داخل المنتديات الإقليمية والدولية، بما ينعكس إيجاباً على مرافعة المملكة بخصوص وحدتها الترابية.

- **الاستثمار السيادي في النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2016–2023)**

توازياً مع إطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، برز تدخل الصناديق السيادية الإماراتية، وعلى رأسها **Mubadala Investment Company** و**ADQ** كشريك استراتيجي في تمويل مشاريع مهيكلة بقطاعات الفلاحة العصرية، تثمين الثروة السمكية، والصناعات المرتبطة بالاقتصاد المحلي. وقد تجاوز الغلاف المالي لهذه الاستثمارات مليار دولار، وأسهم في خلق فرص شغل محلية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية، مما ساعد على ربط التنمية الاقتصادية

بالاستقرار الاجتماعي، وتعزيز اندماج الساكنة المحلية في الدينامية التنموية، بما يُضعف خطابات التهميش التي تستثمر فيها الأطروحات الانفصالية[30].

- **الاقتصاد الأزرق وتثمين خليج الداخلة كر افعة تنموية استر اتيجية**

شهدت سنة 2022 انخراطاً إماراتياً متقدماً في مشاريع الاقتصاد الأزرق بخليج الداخلة، خاصة في مجالات تربية الأحياء المائية والسياحة الإيكولوجية، باستثمارات قُدِّرت ما بين 300 و400 مليون دولار. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع الرؤية الملكية الرامية إلى جعل الداخلة قطباً أطلسياً منفتحاً على العمق الإفريقي، حيث يتم توظيف الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة لتحويلها إلى منصة بحرية ذات بعد اقتصادي وسيادي. ويساهم هذا المسار في تثمين الموارد البحرية بشكل مستدام، وتعزيز جاذبية الأقاليم الجنوبية كفضاء استثماري مستقر.

- **ميناء الداخلة الأطلسي وإعادة تشكيل الجغر افيا السياسية للمنطقة (2023–2025)**

يُعد ميناء الداخلة الأطلسي من أبرز المشاريع الهيكلية التي تعكس التحول الجيو-اقتصادي للأقاليم الجنوبية، حيث انخرطت الإمارات في تمويله ضمن كلفة إجمالية تناهز 1.2 مليار دولار. ولا يقتصر دور هذا الميناء على كونه بنية تحتية لوجستيكية، بل يشكل أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، عبر ربط الصحراء المغربية بالممرات التجارية الأطلسية، وتعزيز انفتاح المغرب على إفريقيا الغربية وأمريكا اللاتينية. وبهذا المعنى، يتحول الميناء إلى رافعة سيادية تُرسخ حضور المغرب كفاعل محوري في التجارة الأطلسية، وتُكرّس الأقاليم الجنوبية كمجال اندماج اقتصادي قاري[31].

[30] Aboud.Basma. (2025). Le Maroc et les Émirats arabes unis étudient des investissements de 10 milliards de dollars dans l'énergie éolienne. Https

[31] وزارة التجهيز والماء. الميناء الجديد الداخلة الأطلسي https://www.equipement.gov.ma/AR/projets-phares/Pages/Tous-les-Projets.aspx?IdNews=1

- **المشاريع العابرة للحدود ودبلوماسية المنجزات**

يتعزز هذا المسار من خلال دعم المشاريع العابرة للحدود، وعلى رأسها مشروع أنبوب الغاز المغرب–نيجيريا، الذي يمر عبر الأقاليم الجنوبية ويمنحها بعداً قارياً استراتيجياً. ويُسهم الدعم الإماراتي لهذا المشروع في ترسيخ دور الصحراء المغربية كحلقة وصل طاقية بين إفريقيا وأوروبا، ويُضعف عملياً الخطاب الانفصالي عبر ما يمكن تسميته بـ دبلوماسية المنجزات، حيث يتم توظيف الواقع التنموي الميداني كحجة سياسية داخل المحافل الدولية.

- **المرافعة الدولية وتثبيت الموقف داخل المحافل الأممية**

إن ربط نجاح هذه المشاريع التنموية بالمرافعة عن مغربية الصحراء داخل مجلس الأمن خلال الفترة 2024–2025 يعكس مستوى متقدماً من الواقعية الاستراتيجية، حيث تُقدَّم الأقاليم الجنوبية باعتبارها فضاءً مستقراً، مزدهراً، ومندمجاً في الاقتصاد العالمي تحت السيادة المغربية. ويمنح هذا الواقع التنموي المغرب تفوقاً سياسياً وأخلاقياً في مواجهة الأطروحات الانفصالية، ويُحوّل التنمية والاستدامة إلى أداتين مركزيتين في تثبيت الموقف الوطني داخل المنتديات الأممية.

الخاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن الدعم الإماراتي الموجه نحو الأقاليم الجنوبية لم يعد يُختزل في بعده الاستثماري أو الدبلوماسي الظرفي، بل أضحى جزءاً من رؤية استراتيجية متكاملة تُوظَّف فيها التنمية المستدامة والمشاريع المهيكلة كأدوات لإنتاج السيادة وترسيخها. فقد ساهمت الاستثمارات الإماراتية، من خلال الطاقة، الموانئ، والاقتصاد الأزرق، في تحويل الصحراء المغربية إلى فضاء وظيفي مندمج في الديناميات الجهوية والقارية، بما يعزز شرعية المغرب داخل المحافل الأممية. وعليه، يُمكن اعتبار هذا النموذج مثالاً متقدماً على تلاقي الدبلوماسية الملكية مع الجيو-اقتصاد، حيث تتحول التنمية إلى رافعة مركزية للمرافعة الدولية، وإلى عنصر حاسم في تثبيت الموقف المغربي بشأن قضية الصحراء.

تأسيساً على ما سبق من تحليل لمسارات الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يتضح أن هذه العلاقة لا يمكن اختزالها في إطار دبلوماسي تقليدي تحكمه اعتبارات المصالح الظرفية أو التوازنات العابرة، بل تمثل نموذجاً متقدماً لبناء جيوسياسي متين يقوم على الاستمرارية والعمق التاريخي والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. فقد أبرز هذا البحث أن العلاقات المغربية–الإماراتية استطاعت، عبر مراحلها المختلفة، أن تنتقل من منطق التضامن الأخوي التقليدي إلى مرحلة أكثر تقدماً يمكن توصيفها بمرحلة "التكامل السيادي"، حيث باتت القضايا المرتبطة بالأمن القومي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية تشكل مجالاً مشتركاً للتنسيق والتخطيط بين البلدين.

وقد أظهرت الدراسة أن متانة هذه الشراكة لم تكن نتاج تقاطع مصالح عابر، بل ثمرة دبلوماسية قيادية واعية، قادتها الدبلوماسية الملكية المغربية والدبلوماسية الرئاسية الإماراتية، باعتبارهما الفاعل الحاسم في توجيه العلاقات الثنائية ومنحها نفساً استراتيجياً واضح المعالم. فمن خلال هذه القيادة، تحولت الرؤى السياسية المشتركة إلى سياسات عمومية واتفاقيات عملية ومشاريع ميدانية شملت قطاعات حيوية، وهو ما مكّن هذه العلاقة من الصمود أمام التحولات العميقة التي عرفها النظام الدولي والمنطقة العربية، خاصة في سياق يتسم بتزايد الاضطرابات الإقليمية وتراجع منسوب الاستقرار.

وفي هذا الإطار، احتلت قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية موقعاً محورياً داخل هذه الشراكة، حيث أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها لا تتعامل مع هذا الملف من زاوية الدعم السياسي الرمزي فقط، بل من منطلق شراكة استراتيجية قائمة على تبنٍ واضح وثابت للمقترح المغربي. فقد تجاوز الموقف الإماراتي حدود التصريحات الدبلوماسية إلى ممارسات سيادية ملموسة داخل المحافل الدولية وعلى أرض الواقع، كما تجسد ذلك في افتتاح القنصلية العامة بمدينة العيون، بما تحمله هذه الخطوة من دلالات قانونية وسياسية تعكس اعترافاً عملياً بمغربية الصحراء. ويعكس هذا الموقف قراءة إماراتية واقعية تعتبر أن استقرار المغرب ووحدة ترابه يشكلان ركيزة أساسية لأمن واستقرار شمال إفريقيا والمنظومة العربية برمتها.

وفي المقابل، بيّن البحث أن المغرب ظل وفياً لالتزاماته الاستراتيجية تجاه أمن الخليج العربي، ومسانداً للمصالح الحيوية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف السياقات الإقليمية والدولية، وهو ما أفرز حالة من التلاحم الاستراتيجي جعلت من الرباط وأبو ظبي قطباً إقليمياً فاعلاً في محيط دولي يتسم بتزايد منسوب عدم اليقين. وقد أسهم هذا التقاطع في المواقف في الانتقال بالعلاقة الثنائية من منطق الدعم المتبادل إلى منطق الشراكة المتكاملة، القائمة على تقاسم الرهانات الكبرى والتحديات المشتركة.

أما على المستوى المستقبلي، فإن هذه الشراكة مرشحة لمزيد من التعمق والاتساع، بما يتجاوز التنسيق السياسي التقليدي نحو بناء تكتل اقتصادي وتكنولوجي قادر على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة. فقد أظهر البحث أن الاستثمارات الإماراتية، لاسيما في الأقاليم الجنوبية للمملكة، لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد استثمارات اقتصادية، بل تمثل أداة استراتيجية لتكريس السيادة عبر التنمية، وتحويل الصحراء المغربية إلى فضاء رابط بين الاستثمارات الخليجية والعمق الإفريقي. ويؤشر هذا التوجه إلى إمكانية توسيع مجالات التعاون لتشمل الطاقات المتجددة، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والابتكار التكنولوجي، بما يعزز قدرة البلدين على تحصين مكتسباتهما السيادية في مواجهة التحديات غير التقليدية.

وفي الختام، يخلص هذا البحث إلى أن التحالف المغربي–الإماراتي يشكل اليوم نموذجاً متقدماً للعلاقات العربية–العربية، يقوم على الوضوح في الرؤية، والثبات في المواقف، والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية. ويؤكد نجاح هذا التحالف في دعم مغربية الصحراء داخل المحافل الدولية أن امتلاك رؤية استراتيجية مشتركة وإرادة سياسية صلبة يظل العامل الحاسم في تمكين الدول من الدفاع عن مصالحها العليا وصياغة مستقبلها بعيداً عن الإملاءات الخارجية. ويظل هذا المسار التاريخي، الذي تأسس برؤية الملك الراحل الحسن الثاني والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، واستمر بقيادة الملك محمد السادس وأخيه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رصيداً استراتيجياً يضمن للبلدين شراكة راسخة لا تزيدها التحولات الدولية إلا عمقاً وقوة.

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب والمؤلفات:**

1. الحسيني، تاج الدين" .(2021) .المغرب والتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية"، منشورات التوباد.
2. الناصر، عبد الواحد" .(2019) .المغرب والخليج: تحالف الضرورة الاستراتيجية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
3. الندوي، محسن" .(2025) .العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول الخليج". دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. اليوسفي، فؤاد" .(1994) .العلاقات المغربية الإماراتية: الإمارات العربية المتحدة - المملكة المغربية" (مجموعة مراسلات بين الراحلين الملك الحسن الثاني والشيخ زايد) ، الطبعة الأولى، الشارقة.
5. بن هويدن، محمد" .(2018) .السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه المغرب العربي"، إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
6. بلش، كريمة" .(2020) .العلاقات المغربية-الإماراتية: شراكة استراتيجية نموذجية"، الطبعة الأولى، الرباط، مكتبة مجلس النواب.

❖ **المجلات العلمية والدوريات:**

7. سلامة، معتز" .(2017) .التحالفات العربية العابرة للأقاليم: نموذج الشراكة المغربية الخليجية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 210.
8. لكريني، إدريس" .(2021) .الديبلوماسية المغربية وقضية الصحراء: من تدبير الأزمة إلى صناعة الاستقرار"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، الرباط، العدد 24.

9. بلفلاح، يونس" .الشراكة المغربية الإماراتية: أبعاد جيوسياسية ورهانات اقتصادية"، مجلة دراسات للبحوث والإرشاد (مؤسسة سياسة عربية).

10. مجلة درع الوطن" .(2024) .الشراكة الخليجية-المغربية: واقع نموذجي وآفاق واعدة"، العدد 137.

11. التقارير البحثية والمقالات الإلكترونية

12. جالي، مصطفى" .(2020) .العلاقات المغربية- الإماراتية: سياسية الاعتدال في مواجهة سياسات الهيمنة"، مركز الجزيرة للدراسات.

13. الفاتحي، عبد الفتاح" .(2023) .المغرب والخليج: تحالف استراتيجي في مواجهة التحديات الإقليمية"، مركز الصحراء للدراسات والاستشارات، الرباط.

14. لكريني، إدريس" .دبلوماسية المغرب: توجهات جديدة"، مقالات الرأي، جريدة الخليج.(2023)

15. شعبان مبروك، شريف" .(2016) .الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي: شراكة مصالح وتكامل الشعوب والدول."

16. مركز الجزيرة للدراسات .(فبراير 2020). "العلاقات المغربية-الإماراتية: سياسة الاعتدال في مواجهة تحولات الإقليم" (تقرير بحثي)، الدوحة.

❖ **الوثائق الرسمية والبيانات الحكومية:**

17. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج (المملكة المغربية) .(2023). إعلان "شراكة مبتكرة وراسخة" بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

18. وزارة الخارجية والتعاون الدولي (دولة الإمارات)" .(2020) .دولة الإمارات تفتح مقر قنصليتها العامة بمدينة العيون المغربية."

19. وكالة أنباء الإمارات (وام)" .(2023) .بيان مشترك: نحو شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة بين الإمارات والمغرب."

20. وكالة الأنباء المغربية" .(2023). (MAP) جرد أهم الاتفاقيات الموقعة بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش."

21. وزارة التجهيز والماء (المملكة المغربية)" .الميناء الجديد الداخلة الأطلسي" (المشاريع الفارة).

22. جريدة الاتحاد للأخبار" .من الذاكرة الإماراتية المغربية"، أبوظبي.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

❖ **Rapports et Articles de Presse**

23. Agence Maghreb Arabe Presse (MAP). (2014). "Visite officielle au Maroc : Consolidation du partenariat stratégique et engagement mutuel pour la sécurité et l'intégrité territoriale".

24. Aboud, Basma. (2025). "Le Maroc et les Émirats arabes unis étudient des investissements de 10 milliards de dollars dans l'énergie éolienne", Solarabic.